دور البنوك التجارية فى تمويل التنمية الاقتصادية

للدكتور شريف لطفى محمد

مدير ادارة البحوث والاحصاء

بالبنك الاهلى المصرى

كثيرا ما ترددت هذه العبارة فى السنوات القليلة الماضية ، أى منذ انتهجت الجمهورية العربية المتحدة سياسة التخطيط الشامل . وقد بذلت جهود كبيرة من المشتغلين بالاقتصاد ومن المسئولين عنه لبلورة مفهوم هذا الدور ورسم حدوده وبيان الأسس النظرية التى يرتكز عليها والخطوات التنفيذية التى تكفل أداء هذا الدور بأكبر قدر من الكفاءة وليس يمكن القول ــ ونحن بعد فى هذه المرحلة من التطور ــ أن هذه الجهود قد انتهت الى غايتها الأخيرة . اذ لا تزال البنوك التجارية ، وعلاقاتها بباقى القطاعات الاقتصادية ، فى مرحلة تنظيمية لم تتبلور نتائجها النهائية بعد وليس أدل على ذلك من القرار الذى اتخذ بالغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك واحالة اختصاصاتها الى البنك المركزى المصرى . وكذلك ما تقرر من تخصيص البنوك التجارية بحيث يقوم كل منها بكافة الأعمال المصرفية لقطاع معين بالذات لا يتعداه الى غيره . وأن المتأمل فى تطور هيكل الجهاز المصرفى فى الجمهورية العربية فى السنوات الثمانية الاخيرة ــ أى منذ ١٩٥٦ ــ ليجد أن التغيرات المتلاحقة التى أدخلت عليه قد تمت بسرعة مذهلة ، فلم تتجاوز الفترة التى انقضت بين كل اجراء تطويرى وآخر شهورا معدودة . ولا شك أن الجهاز المصرفى ــ على حساسيته المعروفة ــ قد أمكنه استيعاب كل هذه التغيرات الجذرية فى طبيعة عمله ووظائفه وعلاقاته على وجه مرضى تماما ، مما يشير الى الكفاية الذاتية الكامنة فى هذا الجهاز . ومع ذلك فانه لابد وان يكون لهذا التطور السريع مشاكل يحتاج حلها الى بعض الوقت والى كثير من الدراسة والتحليل . فان

المفهوم الجديد لوظائف البنوك التجارية لم يتخذ بعد ذلك القدر من الوضوح والتحديد النظرى أو العملى فى أذهان المسئولين عن الجهاز المصرفى أو فى أذهان القائمين بأعباء وظائفه . وليس هذا بغريب . فالطريق الى تحديد هذا المفهوم الجديد محفوف بالأشواك والعثرات ، ولا بد من الحرص الشديد عند اتخاذ القرارات التى سوف تضعه فى شكله النهائى بحيث نضمن أن المفهوم الجديد سوف يتضمن نفس القدر ــ أو أكبر ــ من القوى الكامنة الذاتية التى انطوى عليها المفهوم القديم للفن المصرفى والتى أمكن بفضلها ــ كما سبقت الاشارة ــ تحقيق كل هذه التطورات السريعة التى مر بها الجهاز المصرفى .

وهناك حقيقة رئيسية تقف على رأس المفهوم الجديد لا بدمن استيعابها تماما واستطلاع كل ثناياها حتى يمكن تتبع سير المناقشة الحالية . هذه الحقيقة الرئيسية هى أن الجهاز المصرفى فى ظل نظام للتخطيط المركزى الشامل لا بد وأن يضع نصب عينيه أهداف الخطة . فواجب الجهاز المصرفى العمل على تنفيذ الخطة كما يضعها المسئولون عن التخطيط .

وقد تبدو هذه الحقيقة الأساسية من البساطة بحيث لا تدعو الى التفسير وبحيث لا يخشى اساءة فهمها من القائمين بأعمال الجهاز المصرفى . وليس الأمر كذلك . فقد اتجهت بعض الآراء مثلا الى أن تستخلص منها أن الجهاز المصرفى أصبح فى مفهومه الجديد متحررا من معظم مسئولياته التقليدية ، فما هو الا أداة تنفيذية تصدر اليها الأوامر المحددة فتنفذها . والحقيقة أن مسئوليات الجهاز المصرفى فى مفهومه الجديد قد زادت عما قبل ، ذلك أنه أصبح مسئولا الى حد كبير عن دقة تنفيذ الناحية المالية من الخطة . وهى مسئولية ايجابية وليست سلبية . فسيتضح من هذه الدراسة أن الجهاز المصرفى فى الدول التى تطبق لونا من التخطيط المركزى الشامل، مسئول عن مراقبة استخدام الائتمان قصير الأجل الممنوح لمختلف المشروعات فى الأغراض المخصصة له وهى تمويل رأس المال العامل . ويتم ذلك بأن يكون اقراض البنوك التجارية المشروعات المختلفة بضمان سلع وبفائدة معينة ولفترة محددة مع تعهد المشروع بالسداد فى الموعد المحدد .

فاذا ما عجز عن ذلك ـ سواء بسبب ادارته أو عيوب فى الخطة ذاتها ـ أمتنع البنك عن تمويله وقد يصل الأمر الى أن يعلن أفلاس المشروع فى نشرة خاصة × . وكل ذلك بقصد دفع المسئولين عن المشروع والمسئولين عن التخطيط الى اعادة النظر فى كل ما يتعلق به واتخاذ الاجراءات المناسبة لتصحيح الوضع سواء بتغيير ادارة المشروع أو بتعديل دوره فى الخطة . وليست هذه الا بعض عناوين للمشاكل التى تتعلق بتحديد طبيعة دور الجهاز المصرفى فى مفهومه الجديد . وسوف نتعرض لبعض تفصيلات أكثر فى الأجزاء التالية من هذه الدراسة وأن كانت طبيعة وحجم هذه الصفحات لا تسمح بتناولها بالتفصيل الكامل .

وبعد هذه المقدمة الموجزة والسريعة عن كنه الأساس النظرى الذى يحدد معالم دور واختصاصات الجهاز المصرفى ، ننتقل الى عرض سريع أيضا لمفهوم الشق الثانى من عنوان هذه الدراسة أى « تمويل التنمية الاقتصادية » ومرة أخرى تنطوى هذه العبارة القصيرة على مشاكل معينة لا بد من تفهمها حتى يمكن بحث دور البنوك التجارية بشكل جدى . والمشكلة الرئيسية هنا هى طبيعة التمويل المطلوب وهل هو تمويل طويل الأجل لانشاءات المشاريع الجديدة أو تمويل قصير الأجل لرأس المال العامل ؟ ولا نقصد بذلك الاشارة الى المناقشة التقليدية البالية وهى هل يمول الجهاز المصرفى الاستثمارات طويلة الأجل أم لا يمولها . فقد نالت هذه المناقشة أكثر مما تستحق ـ على مر السنين ـ من اسهاب فى الشرح والتحليل فى مختلف الكتب والمصادر ، وعلى ذلك نحيل القارىء الى تلك الكتابات السابقة . ويكفى هنا أن نبين أنه كيفما كان الرأى والنتيجة التى يتوصل اليها الباحث فى تلك المشكلة ، فان الواقع الفعلى هو أن الجهاز

× أنظر فى هذا الصدد :

— Marshal Goldman, Soviet Marketing, The Free Press of Glenco, London, 1963.
— Alec Nove, The Soviet Economy, George and Unwin, 1961.
— State Bank of the USSR, Banking in the USSR, Macmillan & Co., 1962.

وزارة الاقتصاد (الادارة العامة للبنوك والائتمان) : قوانين البنوك فى يوغوسلافيا .

المصرفى يقوم فعلا بتمويل الاستثمارات طويلة الأجل فى معظم الدول التى فى طور التنمية سواء ، باصدار البنكنوت مباشرة أو بقروض من البنوك التجارية أو بقروض من بنوك استثمار خاصة تحصل على التمويل اللازم لها فى النهاية من الجهاز المصرفى أيضا . فاثارة هذا السؤال اذن ــ عن طبيعة التمويل المطلوب أن تساهم به البنوك التجارية ــ انما يقصد به التوصل الى تحديد كيفية أداء هذا الدور وما اذا كان احكام الرقابة المالية على تنفيذ الخطة يقتضى تخصيص بنك للاســتثمار يتولى عملية التمويل طويلة الأجل بموارد تهيئها له ميزانية الدولة والجهاز المصرفى أم أنه يمكن الاستمرار فى عملية التمويل طويل وقصير الأجل معا بواسطة الدولة والجهاز المصرفى عموما دون ما تخصص كما هو الحال الغالب فى الجمهورية العربية المتحدة الآن .

صورت فى الفقرات السابقة طبيعة المسائل التى تتناول تحديد دور البنوك التجارية فى تمويل التنمية الاقتصادية . وحتى لا تتحول هذه الدراسة الى مجرد مناقشة نظرية معلقة فى الفضاء بعيدة عن واقع الحياة يحسن بنا أن نحاول الاجابة على هذه الأسئلة من استعراض الناحية التطبيقية . وعلى ذلك سوف نستعرض تجارب مجموعة الدول التى لا تأخذ بالتخطيط المركزى الشامل ثم تجارب مجموعة الدول التى تأخذ بالتخطيط المركزى الشامل ثم نخلص من ذلك الى عرض ما يطبق فعلا فى الجمهورية العربية المتحدة . وبطبيعة الحال سوف تقتصر فى هذه الحالات جميعا على مجرد عرض الخطوط الرئيسية التى لها مساس بموضوعنا الحالى .

أولا ــ مجموعة الدول التى لا تأخذ بالتخطيط المركزى الشامل :

يتكون الجهاز التمويلى لتلك الدول من سوق لرأس المال يفترض فيها القيام بتمويل الاحتياجات طويلة الأجل أى الاستثمار . وتتفاوت كفاءة هذه السوق طبقا لدرجة التقدم الاقتصادى للدول محل البحث ، وهى قاصرة فى معظم الدول المتخلفة اقتصــاديا عن الوفاء بكــافة هذه الاحتياجات ومن ثم تلجأ الدولة (الى جانب ما قد تتخذه من اجراءات

مالية وضرائبية لتدعيم سوق رأس المال) الى انشاء بنوك خاصة للتنمية Development Banks وقد سبق أن أنشأت مصر فى سنة ١٩٤٨ بنكا من هذا النوع هو البنك الصناعى . وتتكون موارد بنوك التنمية هذه من مساهمة الدولة فى الغالب ومما تحصل عليه من قروض سواء من الجهاز المصرفى أو من الجمهور . ويمكن القول من الناحية العملية بأن هذه البنوك لم تتمكن فى معظم الحالات من سد الثغرة فى مواجهة الاحتياجات طويلة الأجل . وعلى ذلك انتقل جانب من عبء التمويل طويل الأجل الى البنوك التجارية التى أضافت أحيانا الى نشاطها الخاص قصير الأجل التمويل طويل الأجل أيضا . وان كان ذلك قد تم فى كثير من الأحوال بطرق غير مباشرة منها على وجه الخصوص تقديم تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل يتكرر تجديدها بعد ذلك بحيث تصبح فى واقع الأمر متوسطة أو طويلة الأجل . وأحيانا ما سبب ذلك مشاكل للجهاز المصرفى تتعلق بدرجة سيولته ، كما أن مدى الالتجاء الى هذه الطريقة قد اختلف من دولة لأخرى ويمكن الرجوع الى تفصيل كل ذلك فى كتب ومراجع كثيرة .

ثانيا ـ مجموعة الدول التى تأخذ بالتخطيط المركزى الشامل :

وهنا ينتفى فى معظم الحالات وجود سوق لرأس المال بمعناه السابق وبخاصة حيث تسود الملكية العامة للمشاريع الانتاجية . ولعل أكثر الدول تمثيلا لأقصى ما يصل اليه نظام التخطيط المركزى الشامل والملكية العامة للمشروعات هى الاتحاد السوفييتى . ولذلك يحسن أن نعرض فى ايجاز طبيعة دور الجهاز المصرفى هناك .

فنجد أن الدولة تتحمل مسئولية الاستثمار وهى تموله من فائض ايراداتها العامة ومن الجهاز المصرفى سواء باصدار البنكنوت أو الائتمان . ويلاحظ أنه قبل الاصلاح المصرفى الذى أدخل فى بداية الثلاثينات كان بنك الدولة يقوم بتقديم الائتمان قصير وطويل الأجل معا . ولكن التجربة أثبتت أفضلية الفصل التام ما بين هذين النوعين من الائتمان نظرا للاختلاف بين طبيعة كل منهما والمبررات والأسس التى تؤخذ فى الاعتبار عند منح

كل نوع منهما ، وحتى يتيسر فرض الرقابة الفعالة ــ بواسطة الجهـاز المصرفى ــ على استخدام المشروعات الانتاجية لما تحصل عليه من ائتمان بحيث تنفذ الخطة على الوجه المرسوم ولا تتمكن ادارة المشروعات من استخدام الائتمان قصير الأجل فى الاستثمار طويل الأجـل والعكس بالعكس . وقد تم ذلك على الوجه التالى :

(أ) أنشىء بنك الاستثمار الذى يختص بالتمويل طويل الأجل . وتتكون موارد هذا البنك من مخصصات استهلاك رأس المال الثابت التى تقتطعها المشروعات الانتاجية من ايراداتها الاجمالية وتودعها به . وكذلك من اعتمادات الدولة المخصصة للاســتثمار . وطبيعى أن هذه الاعتمادات تضم فى الواقع فائض العمليات الجارية للدولة وما تقرره من توسع نقدى . ويلاحظ هنا أنه عند أنشاء مشروع جديد تقرره الخطة المركزية فان المبالغ اللازمة لهذا الاستثمار تقدمها الدولة للمشروع الجديد فى شكل اعتماد لا يرد ولا تحتسب عليه فوائد (أى ليس بقرض وانما هو فى الواقع مساهمة فى رأس المال) × ويغطى المبلغ المقرر فى هذه الحالة كافة الاحتياجات الاستثمارية طويلة الأجل بالاضافة الى جزء فقط من رأس المـال العامل .

(ب) يقوم بنك الدولة بتمويل احتياجات المشروعات من رأس المال العامل أى الائتمان قصير الأجل . ويقدر أن نحو ٧٥ ٪ من الائتمان قصير الأجل الممنوح فى الاتحاد السوفييتى هو بضمان بضائع أى أنه مخصص لتمويل المخزون . وعند تصريف البضائع تستخدم الحصيلة فى سداد القرض أى انها قروض من النوع الذى يسمى Self liquidating فاذا لم يتم تصريف البضائع فى موعد سداد القرض مما يشير الى أن المركز المالى للمشروع المقترض قد أصبح سيئا وغير متناسب مع مقتضيات الخطة فان بنك الدولة يحمل المشروع بسعر فائدة اضافى عن التأخير كما يبدأ فى التشدد معه من حيث مده بتمويل اضافى . ويتمثل هذا التشدد فى اخطار

(×) اتجه الرأى فى الاتحـاد السوفييتى مؤخرا على تعـديل هذا الوضع واعتبار المبالغ المذكورة قرضا يستحق عليه فائدة محددة ويجب الوفاء به فى أجل معين . وذلك رغبة فى تحميل كل وحدة بالاعباء المالية الحقيقية التى تتكلفها .

المؤسسة العامة التابع لها المشروع بملاحظات بنك الدولة فى هذا الشأن. فان رأت المؤسسة العامة أن الصعوبات المالية التى يمر بها المشروع مؤقتة وأرادت أن يستمر البنك فى تمويل المشروع فانها تلتزم بضمانه لدى البنك وحتى فى هذه الحالة فان بنك الدولة يراعى اجراءات تقييدية معينة فى مراقبة استخدام المشروع للموارد المالية المتاحة له مع حثه على خفض مديونيته للبنك فى أقرب فرصة ممكنة . كذلك يطلع بنك الدولة باقى المشروعات التى تتعامل مع المشروع محل البحث على ضعف مركزه المالى . وجدير بالذكر أن هذه المشروعات تلجأ عندئذ الى مطالبة المشروع المذكور (فى كل عملية تجريها معه بعد هذا الاخطار) بخطاب ضمان من بنك الدولة والقصد من ذلك تفويت الفرصة على المشروع المذكور فى الحصول على أئتمان تجارى مؤقت يخفى به عدم تنفيذه دوره فى الخطة . و أخيرا فانه ان لم يتم تخفيض مديونية المشروع المذكور خلال ستة شهور يكون لبنك الدولة الحق فى اعلان افلاسه ونشر ذلك فى نشرة دورية خاصة× ويترتب على هذا الاجراء تشكيل لجنة خاصة لدراسة حالة المشروع المعلن أفلاسه من ممثلى الوزارات المختصة ، ولهذه اللجنة سلطة تصفية المشروع المفلس.

وواضح أنه لكى ينفذ هـذا النظـام لا بد أولا من وجود خطـة ائتمانية ×× يهتدى بها بنـك الدولة فى مراقبـة استخدام المشروعات للموارد الماليـة . وهـذه الخطة الائتمانيـة مبنية على الخطـة المادية ومثال ذلك « أنه فيما اذا كان من المخطط لمصنع انتاج أغذية معلبة أن يحتفظ بمخزون موسمى من منتجاته النهائيـة قيمته ٥٠٠٠٠٠ روبل فان بنك الدولة يمكنه تقديم ائتمان لهذا المشروع بضمان هذه السلع فى حدود القيمة المذكورة وبالقدر المخزون منهـا فعلا . فاذا ما كانت قيمة القدر المخزون فعلا ١٥٠٠٠٠ روبل . فان بنك الدولة يمكنه منح ائتمان فى حدود

(×) لا يصل الامر فى معظم الاحوال الى اعلان افلاس المشروع . اذ أن نظام الخطة الائتمانية من شأنه سرعة اكتشاف أى خطأ فى تنفيذ الخطة . ومن ثم تقرر الجهات المختصة تغيير مديرى المشروع ان رأت أن الخطأ مرجعه سوء التنفيذ ، أو توصى بتعديل الخطة المرسومة للمشروع ان كان الخطأ يعود الى عيوب فى تكوين الخطة نفسها .

(××) يضع الخطـة الائتمانية Credit Plan فى الاتحـاد السوفييتى بنك الدولة بحيث تتناسب مع الخطة المادية . ثم تعرض الخطة الائتمانية على الحكومة لاعتمادها .

هذا المبلغ فقط . وعندما يرتفع المخزون الى ٣٥٠٠٠٠ روبل يمكن للمشروع الحصول على ائتمان اضافى بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ روبل وهكذا حتى يصـــل المخزون الموسمى الى ٥٠٠٠٠٠ روبل . فاذا ما جاوز المخزون هذا الحد فان بنك الدولة يمتنع عن تقديم أى ائتمان اضافى » × . كذلك يحدد أجل الائتمان ما تقرره الخطط ربع السنوية بالنسبة لدورة رأس المال العامل .

وتكفل هذه الاجراءات رفع مسئولية الجهاز المصرفى الى مستوى فرض رقابة فعاله للمحافظة على سلامة المركز المالى للمشروعات الانتاجيه وكفالة حسن استخدامها للموارد النقدية المتاحة فى حدود ما رسمتـــه الخطة . ويطلق السوفييت على هذا النوع من الرقابة تعبـــير « الرقابة عن طريق الروبل » ××

ويلاحظ أنه لاكتمال هذا النوع من الرقابة لا بد من استيفاء أركان هامة معينة هى : (١) وجود خطة ائتمانية . (٢) الفصل بين التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل . (٣) احتكار الجهاز المصرفى للتمويل بمعنى استبعاد الائتمان التجارى فيما بين المشروعات وبعضها البعض . (٤) أن تتجمع حسابات كل مشروع لدى بنك واحد . (٥) أن تتم المعاملات المالية للمشروعات عن طريق البنوك وليس نقدا ×××

ثالثا ـ الجهاز المصرفى فى الجمهورية العربية المتحدة :

تتمثل الظاهرة الأولى فى هذا الصدد فى أن الجانب الأكبر من عبء تمويل التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية يقع على عاتق البنوك التجارية . ويرجع ذلك الى سببين . أولهما أن سوق رأس المال (متمثلة فى ســـوق الأوراق المالية على وجه الخصوص) قد فقدت كل فاعليتها تقريبا كنتيجة

× انظر State Bank of the USSR, Banking in the USSR — Page 71. Control by the Rouble

(× ×) يحتم على مختلف المشروعات فى الاتحاد السوفييتى الامتناع عن التعامل نقدا فى كل مايزيد على مبلغ زهيد جدا . كذلك تعتبر الشيكات غير معروفة تقريبا . ويتم التعامل عن طريق المقاصـــة لدى البنك بين حسـابات مختلف المشروعات . ويقـــدر أن نحو ٩٠٪ من المعاملات النقدية فى الاتحاد السـوفييتى تتم عن طريق المقاصة .

طبيعية للأخذ بمبدأ الملكية العامة للمشروعات . وثانيهما أن موارد البنوك المتخصصة ـ وعلى وجه التحديد البنك الصناعى ـ محدودة جدا بحيث لا يمكنه فى صورته الحالية القيام بأعباء معظم الاحتياجات التمويلية .

وتتمثل الظاهرة الثانية فى أن تعبير التمويل هنا يشمل الشقين أى طويل وقصير الأجل معا . وان امتزجا معا امتزاجا لا يتيسر معه تحديد الحجم الفعلى لكل نوع . ويرجع ذلك الى الطرق غير المباشرة التى يتم بها التمويل طويل الأجل ، اذ كثيرا ما يتخذ صورة تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل يكون معلوما مقدما أنها سوف تتجدد مرة ومرات نظرا لأنها تستخدم بطبيعتها فى أغراض طويلة الأجل . وكذلك بالنسبة للتمويل الذى تحصل عليه الدولة من البنوك التجارية فى شكل شراء الأخيرة لأذون الخزانة . فعلى الرغم من كونها من الناحية النظرية من أكثر الأصول المصرفية سيولة وقصر أجل الا أنها من الناحية العملية تعد تمويلا متوسط أو طويل الأجل حيث أنها تجدد بطبيعة الحال بصفة متكررة .

والظاهرة الثالثة أنه لا توجد خطة ائتمانية بالمعنى السابق تفصيله . أى خطة يبين فيها احتياجات كل مشروع من ائتمان قصير الأجل والغرض منه ومدته . وبالتالى لا يتوافر بين يدى البنوك التجارية دليل واضح يمكنها الاستهداء به عند النظر فى منح ائتمان ما لمشروع ما . ومن هنا نشأت الحيرة التى كثيرا ما تقابل المشتغلين بالصيرفة عندما تقابلهم مشكلة البت فى طلب مشروع ما لائتمان مصرفى .واذ لا يجدون بين أيديهم دليلا محددا يهديهم الى اتخاذ القرار المتناسب مع الخطة والصالح العام فانهم يتراوحون بين الميل أحيانا الى فحص مدى سلامة المركز المالى للمشروع على الطريقة التقليدية أى كوحدة انتاجية مستقلة ، وبين الميل أحيانا أخرى الى الاستجابة للضغط الذى يبذله عادة المشرفون على ادارة المشروع المقترض بما لهم من صفة الانتماء للقطاع العام .

والظاهرة الرابعة أن تقديم الائتمان ليس احتكارا للجهـاز المصرفى وحده . فكثيرا ما تحصل المشروعات على ائتمان تجارى من بعضها البعض. كما تقوم كثير من المؤسســات العامة المشرفة على المشروعات الانتاجيــة بتقديم تسهيلات ائتمانية معينة كخطابات الضمان .

والظاهرة الخامسة أن البنوك التجارية لا يتوافر لديها أسباب فرض رقابة معقولة على طريقة استخدام المشروعات للتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها منها . وذلك باستثناء حالات محدودة يمكن فيها فرض رقابة جزئية كما هو الحال بالنسبة للاعتمادات المستندية مثلا .

وتشير كل هذه الظواهر الى الطبيعة المرحلية التى تمر بها البنــوك التجارية . وهو أمر طبيعى فى ظروف التطور الحالى . وقد بدأ الاهتمام فعلا لدى سلطات التخطيط بوضع خطة ائتمانية تفصــيلية . الا أنه من الواضح أنه حتى ينتهى هذا الاهتمام الى غايته المرجوة يجب أن تكتمل أولا قوى أجهزة التخطيط بحيث يصبح للخطة صفة الشمول الفعلى أى صفة الترابط الوثيق بين حجم مختلف المشروعات الداخلة فى الخطة مع أخذ ردود فعل نشاط المشروعات على بعضها البعض فى الحسبان . وهذا يقتضى توافر نظام دقيق ومتقدم للاحصاءات القومية .

وفى اعتقادى أنه الى أن تستكمل أسباب رسم خطة ائتمانية تفصيلية يحسن بالبنوك التجارية أن تهتدى فى تقديرها لطلبــات الحصــول على الائتمان المصرفى بمبدأ دراسة مدى سلامة المركز المالى للمشروع المقترض مستخدمين فى ذلك وسائل الفن المصرفى التقليدى من تحليل للميزانية .. الى آخره . ولا يغيب عن بالى أن ذلك لن يمنــع أبدا وجود ضــغط من المشروعات على البنوك التجارية لتحصل على كل ما ترغبه من ائتمان . وقد يثمر هذا الضغط فى كثير من الأحوال فى تحقيق رغبات المشروعات

أو جانب منها . الا أننى أعتقد مع ذلك أن هذا الخلاف الايجابى المحدود ما بين الطرفين ، والذى يستهدف فى نهاية الأمر تحقيق الصالح العام ، هو أمر محمود طالما أنه لا توجد خطة ائتمانية تفصيلية . ولا يخفى أن الخطة الائتمانية فى نهاية الأمر يفترض فيها مراعاة معايير معينة لسلامة المراكز المالية للمشروعات الانتاجية المختلفة . أى أن سلامة المركز المالى للمشروعات هى محل الاعتبار فى جميع الأحوال . والفارق الوحيد هو أنها تدرس فى ظل النظام المصرفى التقليدى عند تقدم المشروع بطلب الحصول على ائتمان مصرفى ، فى حين أنها تدرس فى ظل نظم التخطيط المركزية عند وضع الخطة الائتمانية .